المالية العامة

الإطار المفاهيمي

موضوع المالية العامة يختص بدراسة دور الحكومة بالاقتصاد و تهتم المالية العامة بدراسة المال العام بكل جوانبه :

- من أين و كيف تحصل الدولة عليه، و أين ينفق و كيف؟

و من هنا تبرز أهمية هذا العلم في الاقتصاد فأساس تطور المجتمع اقتصادياً و اجتماعياً مرتكز على مدى فعالية السياسات الاقتصادية و منها السياسات المالية التي تعنى عناية بالغة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن.

علم المالية العامة يعنى بالبحث عن أمثل الطرق والكيفيات لتمويل وتوفير الحاجات العامة و بتخصيص المال اللازم لإشباع هذه الحاجات، لذلك فإن تعريف وتحديد نطاق الحاجات العامة من الأهمية بمكان لتحديد نطاق النشاط المالي للدولة في سبيل إشباع هذه الحاجات العامة.

الإطار المفاهيمي

الدور السليم للحكومة يوفر نقطة انطلاق لتحليل المالية العامة.

– في ظل ظروف معينة، سيُخصّص اقتصاد السوق السلع والخدمات بين الأفراد بكفاءة (بمعنى أنه لن يوجد هدر وأن الأذواق الفردية تتوافق مع القدرات الإنتاجية للاقتصاد). إذا كانت الأسواق الخاصة قادرة على توفير نتائج فعالة وإذا كان توزيع الدخل مقبولًا اجتماعيًا، فلن يكون هناك مدى كبير للحكومة أو لن يتواجد أبدًا.

– لكن في العديد من الحالات تختل شروط كفاءة اقتصاد السوق. و اقتصاد السوق لا يوفر الحاجة من بعض السلع و الخدمات كما يجب . الدفاع الوطني و الأمن هو أحد الأمثلة على السلع العامة. و هنا سيكون الدور واضح للحكومة.

المال العام و المال الخاص

تمييز المالية العامة على المالية الخاصة:

- **من حيث الهدف:** هدف المالية العامة تحقيق الصالح العام فهي تسعى لتحقيق المنفعة العامة المتمثلة بإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع بينما هدف المالية الخاصة تحقيق أقصى ربح ممكن
- **من حيث الأساس:** الفرد يسعى إلى تحقيق منفعته الخاصة في إطار من الحرية بحسب موارده ، أما الدولة فإن نفقاتها واجبة لضمان سير المرافق العامة.

-**من حيث التنظيم:** تقوم بالنسبة للفرد على أساس الملكية الفردية، أما بالنسبة للدولة فهي تقوم على أساس ملكية عامة كلية كانت أم جزئية.

المال العام و المال الخاص

- **من حيث المسؤولية** تخضع المالية العامة لرقابة واسعة ولمسؤولية أشد من المالية الخاصة فهي تخضع للرقابة الإدارية والقضائية والتشريعية لكونها تتعلق بأموال عامة ويجب على الإدارة تحقيق الصالح العام وفي حال المخالفة لذلك فإن الموظف المخالف يتعرض لعقوبة أكبر وأشد مما هي عليه في المالية الخاصة فالمخالف يتعرض لعقوبة جنائية وإدارية.
- **من حيث أولوية الانفاق** في المالية العامة هناك أولوية للنفقات العامة على الإيرادات العامة وهذا لا يكون في المالية الخاصة حيث ترتبط أوجه الإنفاق الخاص للأفراد بما يحققونه من إيرادات بمعنى أن الإيرادات مقدمة على النفقات في المالية الخاصة.

الإطار المفاهيمي

العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة باتجاه تحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اصطلاح المالية العامة يعبر عن النشاط المالي للدولة والذي يتمثل في إنفاقها لما تحصل عليه من إيرادات بقصد إشباع الحاجات لعامة للمجتمع، وإشباع الحاجات العامة يتحدد بحسب إيديولوجية المجتمع ومستوى تقدمه الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فإن **اغلب كتاب المالية العامة يتحدثون عن اختلاف المفهوم التقليدي لمالية العامة عن المفهوم الحديث.** و ذلك تبعاً لتطور دور الدولة في المجتمع و الاقتصاد.

نشأة و تطور المالية العامة

يعبر النظام المالي للدولة تعبيراً حقيقياً عن **الفلسفة السياسية التي تحكم تلك الدولة** وما تبعها من علاقات اقتصادية واجتماعية محيطة بتلك الظاهرة، وفي إطار تلك العلاقات تتحدد معالم الظاهرة المالية في صورة نظام مالي معين.

ويترتب على هذا الارتباط بين الظاهرة المالية وتلك العلاقات، ضرورة دراسة المالية العامة في إطار تطور هذه العلاقات، وعليه يصبح من الطبيعي **اختلاف دور المالية العامة من دولة لأخرى تبعاً لإختلاف النظام الاقتصادي والذي يتراوح بين النظام الرأسمالي والاشتراكي أو درجة التطور الاقتصادي ، اذ قد تكون الدولة متقدمة او نامية،** وعلى هذا الأساس يتضح انه قد مرت المالية العامة بمراحل مختلفة مقابل كل مرحلة من تلك المراحل توجد مرحلة من تطور الدولة، معبراً عنها بآراء وفرضيات اقتصادية وسياسية واجتماعية لتلك الدولة ويمكن تقسيم تلك المراحل الى

نشأة و تطور المالية العامة

مرت المالية العامة بعدة مراحل مختلفة :

– ففي **العصور القديمة** كانت دولة الفراعنة بمصر و الإمبراطورية الرومانية تلجأ إلى فرض الجزية على الشعوب، وإلى عمل الأرقاء للحصول على موارد تنفق منها على مرافقها العامة، وقد عرفت مصر الفرعونية الضرائب المباشرة و غير المباشرة على المعاملات التجارية وعلى نقل ملكية الأراضي، كما عرفت الأمبراطورية الرومانية أنواعاً معينة من الضرائب كالضريبة على عقود البيع و الضريبة على التركات.

نشأة و تطور المالية العامة

في **العصور الوسطى** و مع ظهور النظام الإقطاعي خلال القرن الخامس و حتى القرن الخامس عشر، و في هذه المرحلة تم اكتشاف القارة الأمريكية الأمر الذي جعل وجود العبيد نادر بسبب بيعهم في القارة الجديدة المكتشفة،

وهو ما نتج عنه تأجير الأراضي للفلاح مقابل ريع عيني أو نقدي جراء استفادته من الأراضي، فظهر ما يطلق عليه نظام الدومين والذي حمل علاقات سياسية وإنتاجية ومالية واجتماعية جديدة، وبرز طبقة السادة المالكين لأراضي من الإقطاعيين.

نشأة و تطور المالية العامة

المالية العامة في الإسلام

أ- الزكاة

ب- الخراج

جـ- عشور التجارة

جـ- الجزية

د- خمس الغنائم

نشأة و تطور المالية العامة

المالية العامة في النظام الرأسمالي (المالية العامة المحايدة)

أ- مرحلة الاقتصاد الحر الماليّة العامة التقليدية (الحيادية ويطلق عليها (الدولة الحارسة)، ولقد ساد مفهوم السياسة المحايدة في القرن السابع عشر والثامن عشر عندما سادت أفكار **النظرية الكلاسيكية** التي كانت تقوم على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أن تقتصر تدخلها أو وظيفتها الأساسية على توفير الأمن والحماية والعدالة والدفاع والسهر على استمرارية بعض المرافق العامة، أي أنها تحرس النشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها، بالمقابل مبدأ (الحياد المالي) أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها، للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها، دون الحصول على أكثر من ذلك.

نشأة و تطور المالية العامة

المالية العامة في النظام الرأسمالي (المالية العامة المتدخلة)

ب- مرحلة الدولة المتدخلة: جاءت هذه المرحلة كنتيجة للأزمة التي أعقبت **الحرب العالمية الأولى** والتي تميزت بإعادة النظر في معظم المبادئ المالية الكبرى للنظرية الكلاسيكية، وتركت الدولة الليبرالية مكانها للدولة المتدخلة عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، ومن خلال هذا الشك يمكن أن تتدخل، توجه أو ترفع من أداء الاقتصاد.

نشأة و تطور المالية العامة

المالية العامة في النظام الاشتراكي (المالية العامة المنتجة):

ويطلق عليها (السياسة المالية المنتجة)، حيث أنّه مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و قيام الثورة البلشيفية في الاتحاد السوفيتي السابق عام 1917وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزاعات نحو التأميم وغيرها، بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة الذي لم يكتف بمجرد التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنباً إلى جنب مع الأفراد وبدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب من الاشتراكية، حتى أصبح النموذج للدولة الاشتراكية يقترب من **سيطرة تكاد تكون كاملة** على وسائل الإنتاج، واختفى تقريبًا دور الأفراد في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج أي:

نشأة و تطور المالية العامة

المالية العامة في النظام الاشتراكي:

– إن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي.

– أصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجّزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطًا كاملاً بتخطيط الاقتصاد الوطني وتوزيع الدخل الوطني وإعادة توزيع وتوجيهه نحو مختلف استخداماته.

– إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف و تحقيق التوافق بينهم، وهي هدف إحداث التوازن المالي، وهدف إحداث التوازن الاقتصادي، و هدف إحداث التوازن الاجتماعي، وهدف إحداث التوازن العام

المالية العامة في الدول المتقدمة:

- استخدام الإيرادات و النفقات كأدوات للسياسة المالية .
- درجة وعي ضريبي وأنظمة ضريبية متطورة.
- تمثل الضرائب نسبة هامة من إيرادات خزينة الدولة
- يتكفل القطاع الخاص بتوفير خدمات كثيرة عن طريق عقود مع الحكومات.
- انخراط مؤسسات المالية العامة في الأسواق المالية.
- توزيع أولي جيد للدخل و إعادة توزيع فعالة للدخل

المالية العامة في البلدان النامية:

- تتميز البلدان النامية بجملة خصائص اقتصادية والتي تركت اثارها في مجمل الوضع الاقتصادي في تلك البلدان ومن هذه الخصائص ما يلي:
- 1- تخلف وبدائية الهياكل الانتاجية (زراعية، صناعية، .. الخ)
- 2- ارتكاز الاقتصاد على قطاع اولي على الاغلب قد يكون استخراجي او زراعي.
- 3- انكشاف الاقتصاد على الخارج الى حد التبعية.
- 4- تخلف وعدم كفاءة المؤسسات المالية الوسيطة مصرفية او مالية وعجزها عن تعبئة المدخرات.
- 5- دوران اقتصادات هذه البلدان في حلقة فصل مفرغة نتيجة لارتفاع الاستهلاك على حساب الادخار في مستوى دخل منخفض.

- **سمات المالية العامة في البلدان النامية:**

- يتميز النظام المالي في البلدان النامية بجملة سمات اهمها ما يلي:
- **1- انخفاض نسبة الضريبة من الدخل القومي:**
- تتميز البلدان النامية بانخفاض نسبة الضريبة من الدخل القومي باعتباره وعائها الرئيسي الذي تستحصل منه مقارنة بنسبتها في البلدان المتقدمة، اذ نجد ان هذه النسبة تتراوح بين 5-10 % من مجمل الدخل القومي في البلدان النامية بينما نجد ان هذه النسبة تتراوح بين 2-30% في البلدان المتقدمة، ان انخفاض نسبة الضريبة في البلدان النامية من الدخل القومي المنخفض اصلا يؤدي إلى انخفاض حصيلة الايرادات الضريبة وهو ما يؤثر سلبا من امكانية الحكومة لتحقيقها اهدافها الواسعة والمتعددة في تلك البلدان.

- **2- انخفاض نسبة الضرائب المباشرة من مجمل الايرادات الضريبية:**
- تعاني البلدان النامية وبشكل متفاوت من نقص حاد وعدم دقة البيانات الاحصائية الخاصة بنشاط الوحدات الاقتصادية بسبب ضعف كفاءة الاجهزة الاحصائية ومنها على سبيل المثال الجهاز الضريبي الذي يعاني من ضعف واضح وقلة كفاءة في حصر الاوعية الضريبية .لذلك تنخفض نسبة الضرائب المباشرة مثل الضرائب على الدخل والضرائب على الثروات بسبب صعوبة حصرها ونجد ان نسبتها لا تتجاوز 10-15% من مجمل الايرادات الضريبية من البلدان النامية في حين نجد ان نسبتها تتجاوز 30% في البلدان المتقدمة، لذا نجد ان الحكومات في البلدان النامية تلجأ للضريبة الاسهل تحصيلا وهي الضريبة غير المباشرة مثل الضرائب على استهلاك السلع والخدمات التي ترتفع نسبتها من مجمل الايرادات الضريبية في البلدان النامية.

- **سمات المالية العامة في البلدان النامية:**

- **3- جمود وانخفاض مرونة النظام الضريبي:**
- هذه السمة توضح ان الايرادات الضريبية تنمو بنسبة اقل بكثير من نسبة نمو الدخل القومي باعتباره وعائها الرئيسي اي ان حصيلة الايرادات النامية، على سبيل المثال اذا ازداد الدخل القومي بنسبة 7% لسنة معينة مقارنة لسنة سابقة نجد ان الايرادات الضريبية تنمو بنسبة اقل من نسبة نمو الدخل القومي بكثير والذي يؤدي الى ضعف الايرادات الضريبية وانخفاضها سنة بعد اخرى والناجم عن ضعف كفاءة الجهاز الضريبي وباقي الاجهزة الاحصائية في البلد.
- **4- ارتفاع نسبة النفقات التشغيلية غير المنتجة:**
- تشكل هذه السمة احدى اهم السمات المشتركة في المالية العامة في البلدان النامية، اذ نجد ان الانفاق الحكومي في هذه البلدان يأخذ صفة الانفاق التشغيلي او الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري الذي يشكل نسبة ضئيلة في اغلب هذه البلدان وهو ما ينعكس سلبا في الطاقات الانتاجية في تلك البلدان مؤديا الى انخفاضها وكذلك ارتفاع نسب التضخم بسبب زيادة مستوى الطلب الكلي الناجم عن ارتفاع الانفاق الحكومي على مستوى العرض الكلي المنخفض بسبب ضعف الطاقات الانتاجية.
-

المالية العامة في البلدان النامية:

هذه الخصائص الاقتصادية السابقة انعكست على دور الحكومة في الاقتصاد القومي في البلدان النامية اذ **نجد اتساع دور الحكومة المالي عبر المالية العامة وذلك لتعويض دور النشاط الخاص** المتلكئ او غير الراغب في توفير مستلزمات التنمية الاساسية وكذلك في اهداف المالية العامة في تلك البلدان وهي:

- ضبط الاستهلاك و يمثل احد اولويات المالية العامة في البلدان النامية.
- - تحديد اولويات التنمية و توجيه الاستثمارات العامة او الخاصة نحو المجالات الاكثر ضرورة للاقتصاد القومي.

علاقة المالية العامة بغيرها من العلوم الأخرى

1- المالية العامة وعلم الاقتصاد:

علم الاقتصاد يعنى بعملية الاختيار بين الموارد النادرة لتلبية الحاجات المتعددة، وعلم المالية العامة يشكل في هذا الإطار جزءاً من علم الاقتصاد لأنه من خلال المالية العامة تبحث الدولة أو القطاع العام عن الإيرادات لتلبية النفقات العامة التي تسهم في إشباع الحاجات العامة، ومن هذا المنطلق علم المالية هو علم لا يتجزأ عن علم الاقتصاد.

علاقة المالية العامة بغيرها من العلوم الأخرى

2- المالية العامة والإحصاء:

علم الإحصاء يقدم للباحثين صورة واضحة المعالم والزوايا لكافة الظواهر المالية التي يعبر عنها ويقوم بترجمتها وتجسيدها في صورة أرقام وبيانات وإحصائيات. ولا شك أن دراسة الإحصائيات هي التي تمثل الأساس الضروري للقيام بالتنبؤات المالية من تقدير للنفقات المستقبلة والإيرادات المتوقعة.

وبعبارة أخرى فان علم المالية العامة يستعين بالإحصاء في التحقق من مسائل كثيرة تدخل في نطاق النشاط المالي للدولة كمستوى الدخل الوطني وتوزيع الثروة والدخول بين طبقات المجتمع وعدد السكان وتوزيعهم في المناطق الجغرافية وعلى الحرف المختلفة وحال ميزان المدفوعات وغير ذلك من الإحصاءات التي لا غنى للباحثين في المالية العامة عنها لأهميتها البالغة في دراسة ورسم البيان المالية العامة للدولة.

علاقة المالية العامة بغيرها من العلوم الأخرى

3-العلاقة بين المالية العامة والقانون:

ترتبط المالية العامة بعلاقة وثيقة بالقانون، فأغلب القواعد المالية تصب في قالب تشريعي ،فعلى سبيل المثال لا تفرض الضرائب إلا بقانون ،كما لا تعقد القروض إلا استناداً إلى قانون ، كذلك لا يتم بالموازنة العامة للدولة إلا بقانون،فإن الموضوعات المالية العامة جانب قانوني هام وهو الذي يكون ما يسمى بالتشريع المالي والذي يضم مجموعة القوانين واللوائح التي يعين القواعد المالية المطبقة في دولة معينة وهذه العلاقة الوثيقة بين المالية العامة والقانون جعلت الكثيرين يعتبرون المالية العامة فرعاً من فروع القانون العام .

علاقة المالية العامة بغيرها من العلوم الأخرى

4 – علاقة المالية العامة بعلم السياسة:

توجد علاقة جدلية وتأثير متبادل بين النظام المالي والسياسي بالدولة ، ومن ثم فان كمية ونوعية النفقات العامة و الإيرادات العامة تختلف تبعاً لما إذا كانت الدولة تتبنى النظام الرأسمالي أو الاشتراكي... ، أو تبعا لما إذا كانت الدولة مستقلة أو محكومة من الغير.

- **عناصر المالية العامة:**

- تتألف المالية العامة من ثلاثة عناصر اساسية:
- **1-النفقات العامة-Public Expenditures**
- **2-الايرادات العامة –Public Revenues**
- **3- الموازنة العامة –Public Budget**

النفقات العامة
أو الإنفاق العام

الإنفاق العام

الدولة في سبيل مواجهة إشباع الحاجات العامة تقوم بقدر من النفقات العامة سواءً كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية أو من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد أو بعض وحدات الاقتصاد الخاص.

و بالتالي فإن النفقات العامة متعددة ومتنوعة انطلاقا من تنوع الحاجات العامة، و كما أن الحاجات العامة تزداد سنويا فانه بالمقابل تزداد النفقات العامة.

إذاً الانفاق العام هو النشاط المالي للدولة الذي يتمثل في إنفاقها لما تحصل عليه من إيرادات بقصد إشباع الحاجات العامة للمجتمع.

الحاجات العامة والحاجات الخاصة

ان التمييز بين الحاجة العامة والحاجة الخاصة هو من خلال المعايير التالية:

1 –**معيار الجهة التي تشعر بالحاجة**

وفق هذا المعيار متى ما شغل بالحاجة عدد كبير من افراد المجتمع اصبحت حاجة عامة مبرر ان تقوم الحكومة بتلبيتها.

2– **معيار الجهة التي تلبي الحاجة**

وفق هذا المعيار متى ما قامت الحكومة بتلبية الحاجة اصبحت عامة، وبالعكس في حالة قيام النشاط الخاص بتلبية الحاجة اصبحت حاجة خاصة.

3– **معيار تحقق منفعة عامة من تلبية الحاجة**

بموجب هذا المعيار متى ما تحقق منفعة عامة من الحاجة فانها تكون حاجة عامة.

4– **المعيار التاريخي**

هناك عدد من الحاجات التي تقوم الحكومة تحديدا بتلبيتها وفق المراحل التاريخية المختلفة كالامن والدفاع والعدالة وبالتالي فهي تعد حاجات عامة وفق هذا المعيار.

تعريف النفقة العامة

- هي **مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة**
- كما تعرف النفقة العامة على أنها: " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.

أركان النفقة العامة

يتضح من هذه التعاريف أن للنفقة العامة ثلاثة أركان:

النفقة العامة مبلغ نقدي: إن الدولة وهي تقوم بواجباتها تستخدم مبالغ نقدية ثمناً للحصول على ما تحتاجه من منتجات وسلع وخدمات وذلك من اجل تسيير المرافق العامة وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتكفل بها ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها .

أركان النفقة العامة

يتضح من هذه التعاريف أن للنفقة العامة ثلاثة أركان:

النفقة العامة يقوم بها شخص عام : ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها المؤسسات العامة (وهم أشخاص القانون العام) وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها وسواء أكانت جهات عامة مركزية أو محلية، وعلى هذا فإن المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة، كتبرع أحد هؤلاء الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مدرسة أو مستشفى أو مسجد مثلا، ويدخل ذلك في إطار الإنفاق الخاص.

أركان النفقة العامة

يتضح من هذه التعاريف أن للنفقة العامة ثلاثة أركان:

- **تهدف النفقة العامة إلى اشباع حاجة عامة:** ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، وتتمثل الحاجة العامة في الانواع الثلاث التالية:

انواع الحاجات العامة

تتباين الحاجات العامة التي ينبغي ان تقوم الحكومة الاقدام المجتمع بحسب اهميتها والتي يكن مصدرها في الانواع التالية للحاجات العامة:

- 1-حاجات عامة **يجب ان تقوم الحكومة حصرا بتلبيتها** وهذه تتمثل في حاجات المجتمع للامن الداخلي والدفاع ضد المخاطر الخارجية والعدالة، فهذه الحاجات عدا عن كونها اساس حياة اي مجتمع فهي مظهر من مظاهر سيادة الحكومة وقوتها.
- 2-حاجات عامة ينبغي او **يفضل ان تقوم الحكومة** بتلبيتها مثل حاجات افراد المجتمع للكهرباء والماء والمواصلات .. و عدم ترك تلبية هذه الحاجات للقطاع الخاص بسبب عدم قدرتهم على دفع تكاليفها.
- 3-حاجات عامة **واجب على الحكومة تأمينها**
- في أي مجتمع توجد فئة معينة من الافراد لا تستطيع تأمين حاجاتها المختلفة لاسباب مختلفة منها المرض والعوق والفقر والشيخوخة لذا يصبح من واجب الحكومة في اي مجتمع تأمين وتوفير حاجات هذه الفئة عبر الدعم النقدي او السلعي عن طريقها برامج الدعاية والضمان الاجتماعي.

مبررات النفقات العامة:

`

النفقة العامة تبرر من خلال ثلاثة عوامل وهي:

تدعيم تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد بعملية توزيع الموارد الاقتصادية المحدودة على الحاجات المتعددة وهذا يمثل أصل المشكلة الاقتصادية والذي تتحدد على إثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة حيث أن آلية السوق وبحكم انطلاقها من مبدأ "الإيديولوجية الفردية" التي تهدف إلى تعظيم المصلحة الخاصة فإن عملية تخصيصها للموارد تتميز بنوع من عدم الكفاءة، إذ أنها تهدف لرفع حجم الأرباح في المواد.

إعادة توزيع الدخول: حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة في شكل منح ومساهمات اجتماعية تساعد على الحد والتقليل من التفاوت في الدخول بين مختلف فئات المجتمع بشكل يحد من التفاوت الاجتماعي واللاعدالة الاجتماعية، كما أنها تساهم في تدعيم القدرة الشرائية وما ينعكس عنها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي المحلي.

مبررات النفقات العامة:

`

النفقة العامة تبرر من خلال ثلاثة عوامل وهي:

تدعيم النمو الاقتصادي و معالجة أي خلل توازني:

ويقصد بالنمو الاقتصادي الوصول لأكبر استخدام أمثل للموارد مع ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة تساعد على تجنب الآثار السلبية للعديد من الاختلالات في النشاط الاقتصادي و تتغلب على كل من معدلات البطالة والتضخم ومن ثم المحافظة عليها عند مستوياتها الطبيعية.

محددات النفقات العامة

دور الدولة فى حياة المجتمع

- في ظل الفكر التقليدي المعتمد على التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصارها على تقديم خدمات الامن والعدالة والدفاع نجد ان حجم النفقات العامة يكون ضعيف لان الخدمات التي تقدمها الدولة تكون محدودة .
- و مع تطور دور الدولة و زيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي و مع ظهور المبادئ الاشتراكية زاد دور الدولة وزادت معه النفقات العامة وخاصة بعد احداث الكساد العالمي 1929 وظهور الحاجة الى تدخل الدولة ، حيث بدأت الدولة فى القيام بالانفاق على بناء المصانع والمنشآت الانتاجية بجانب قيامها بتحقيق الامن والعدالة والدفاع .

محددات النفقات العامة

قدرة الدولة على تحقيق الايرادات العامة

الدولة التي تتمتع بالقدرة على تحصيل الايرادات السيادية مثل الضرائب والقروض والاصدار النقدى الجديد ، وكل ذلك يتيح للدولة القدرة على زيادة نفقاتها العامة .

مستوى النشاط الاقتصادي

يتأثر الانفاق العام بمستوى النشاط الاقتصادي فنجد انه في حالات الكساد والتي ينخفض فيها الطلب ومستوى التشغيل يجب ان يزداد الانفاق العام ليزداد الطلب الكلى ويزداد الانتاج والتشغيل وتخرج الدولة من حالة الكساد ، والعكس في حالات التضخم يجب ان ينخفض الانفاق العام للحد من زيادة الطلب ومن ثم تنخفض الاسعار وتزول حالة التضخم .

أنواع النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة الى عدة انواع وذلك باختلاف الزاوية التي يتم من خلالها النظر الى هذه النفقات وطبيعة تقسيمها وذلك يتضح من خلال التقسيمات التالية للنفقات العامة:

- تقسيم النفقات العامة حسب انتظامها:

تقسم النفقات العامة حسب انتظامها و مدى انتاجيتها في الموازنة العامة بشكل دوري منتظم الى:

- **النفقات العادية:** وهي النفقات التي تكرر كل سنة وينفق عليها من الموارد العادية غالباً، بصرف النظر عن حجم هذه النفقة، وذلك مثل رواتب العاملين و مصاريف الصيانة.

- **النفقات غير العادية:** وهي النفقات التي لا تتكرر في الميزانية كل سنة، وينفق عليها غالباً من الموارد غير العادية كالقروض والإصدار النقدي ومثالها الحروب والكوارث.

النفقات العادية و غير العادية

النفقات العادية		النفقات غير عادية
هي التي تمول من الإيرادات العادية مثل الضرائب والرسوم والإيرادات من ممتلكات الدولة		هى التى تمول من ايرادات غير عادية مثل القروض والاصدار النقدي الجديد
معيار التفرقة	النفقات العادية	النفقات غير العادية
الانتظام والدورية	تتكرر باستمرار في كل موازنة عامة	لا تتكرر في كل الموازنات العامة
مدة استمرار أثر النفقة العامة	ينتهي أثرها بانتهاء الموازنة العامة مثل الأجور .	التي يمتد أثرها إلى موازنات لاحقة مثل نفقات إعادة اعمار البنى التحتية من جسور و طرق

ـ تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها الوظيفية

- **أـ النفقات الادارية**
- وهي النفقات التي تساهم في تسهيل عمل وتسيير الجهاز الاداري بشكل يجعله قادرا على تأدية الخدمات العامة المختلفة بشكل كفوء ومنتظم ومن امثلة هذه النفقات رواتب واجور الموظفين ومستلزمات عمل وصيانة الجهاز الاداري.
- **بـ النفقات الاقتصادية**
- وهي النفقات التي توجه لتحقيق اهداف اقتصادية، مثال ذلك نفقات انشاء المشاريع الاقتصادية المختلفة، والاعانات الاقتصادية المختلفة المقدمة للمشاريع.
- **جـ النفقات الاجتماعية**
- وتتضمن هذه النفقات ما تنفقه الحكومة من خدمات صحية وتعليمية وكذلك نفقات الضمان الاجتماعي بمختلف انواعها (عجزة – شيخوخه – مرض)
- **دـ النفقات المالية**
- وتتضمن بشكل خاص النفقات الصادرة لتأدية فوائد واقساط الدين العام.
- **هـ النفقات الحربية**
- وتشمل نفقات برامج التسليح وبناء القوات المسلحة سواء كانت لاغراض الامن الداخلي او لاغراض الامن الخارجي.

ـ تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

- **أـ النفقة المركزية**
- وهي النفقة الموجهة لخدمة المجتمع ككل وتسري اثارها على نطاق البلد باكمله مثال هذه النفقات، نفقات الدفاع ونفقات التمثيل الدبلوماسي
- **بـ النفقة المحلية**
- وهي تلك النفقة التي تقتصر على منطقة معينة ضمن البلد او محافظة ما، مثال ذلك نفقات ايصال الماء والكهرباء لاقليم معين او الخدمات الصحية والتعليمية لمحافظة معينة اذ تقتصر اثارها على الاقليم او المحافظة.

- تقسيم النفقات العامة حسب تأثيرها:

أ- نفقات حقيقية

- هي تلك النفقات التي تحصل من خلالها الحكومة على مقابل (سلعة او خدمة) مثال اجور ورواتب العاملين في الدولة او قيمة السلع والخدمات والتي تهدف من خلالها الحكومة لتحقيق منفعة عامة وتؤثر هذه النفقات بشكل مباشر في الناتج القومي .

ب- نفقات تحويلية

- هي نفقات تقوم من خلالها الحكومة بتحويل قوة شرائية فائضة من فئات من المجتمع (غالبا مرتفعة الدخل) الى فئات اخرى (غالبا منخفضة الدخل) دون ان تحصل الحكومة على اي مقابل من هذه النفقات ومن امثلة هذه النفقات، نفقات الرعاية والدعم الاجتماعي مثل الاعانات ضد الفقر والمرض.. الخ، وتؤثر هذه النفقات بشكل مباشر في رفع مستوى دخل الفئات المستفيدة منها وبالتالي يزداد مستوى دخلهم ويزداد الانفاق لديهم (انفاق استهلاكي)

- النفقات العامة الحقيقة و التحويلية:

النفقات الحقيقية	النفقات التحويلية
هي التي تؤدى مباشرة الى تنمية الانتاج القومي أي هي نفقات منتجة وهى تكون نفقات بمقابل	هى التى لا تؤدى الى زيادة زيادة الانتاج القومى بشكل مباشر ولكنها تؤدى الى اعادة توزيع الدخل القومى وتقدمها الدولة الى الافراد بدون مقابل
الاجور و الرواتب – التعليم – الصحة – الاستثمار العام	التأمينات الاجتماعية – الاعانات الاجتماعية
النفقات التحويلية فى الوقت الحالى تحتل اهمية اكبر من النفقات الحقيقية نتيجة زيادة حجم الاعانات الاجتماعية	
	وتنقسم النفقات التحويلية الى ثلاث اقسام رئيسية وهى - نفقات تحويلية اجتماعية مثل اعانات البطالة والتأمينات وهى تسعى الى رفع مستوى حياة بعض الافراد - نفقات تحويلية اقتصادية وهى التى تهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادى مثل اعانات الحكومة لبعض المنشآت لتتمكن من الانتاج - نفقات تحويلية مالية وهى مثل الفوائد على القروض العامة

- تقسيم النفقات العامة حسب طبيعة الانفاق:
النفقات الجارية (الاستهلاكية) و الاستثمارية

النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
هى النفقات اللازمة لادارة اجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات لاشباع حاجات جارية	هى النفقات اللازمة لزيادة الانتاج وتوفير اسباب النمو الاقتصادى وتمول من القروض والاصدار النقدى
الاجور و الرواتب– نفقات الصيانة	بناء المعامل– مشروعات البنية الاساسية

أسباب زيادة النفقات العامة

أولاً : الاسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام

أسباب اقتصادية

- كما ذكرنا سابقاً انه في الفترة الاخيرة حدث تطور في دور الدولة وبدأ الاتجاه الى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة اختلالات معينة و خاصة بعد أحداث الكساد العالمي 1929 وبعد الثورة الاشتراكية في روسيا 1917 وما تبعه من الاتجاه الى قيام الدولة بالانتاج وبناء المصانع وعمل البنية الاساسية (رأس المال الاجتماعي)، وكل ذلك أدى بالتأكيد الى زيادة حجم النفقات العامة للدولة .

أسباب زيادة النفقات العامة

أولاً : الاسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام

اسباب اجتماعية

- **بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل احداث عدالة في توزيع الدخل وكذلك القضاء على الفقر مما تطلب زيادة حجم النفقات العامة وخاصة مع الزيادة السكانية المستمرة والتى تحتاج الى المزيد من النفقات العامة**

اسباب سياسية

- **مع زيادة ونمو العلاقات السياسية الدولية وزيادة مستوى التمثيل الدبلوماسى بين الدول وزيادة حدة النزاعات والحروب والحاجة الى التسليح وحماية الحدود ، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخدمات للفقراء ، كان من الطبيعى ان يزداد حجم النفقات العامة .**

أسباب زيادة النفقات العامة

أولاً : الاسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام

اسباب إدارية ومالية

- حدثت زيادة في نفقات الدولة الجارية والرأسمالية الموجهة الى التنظيم الاداري للدولة ، وكان ذلك من الطبيعي نتيجة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجتها الى وجود جهاز اداري قوى .

أسباب زيادة النفقات العامة

ثانياً: الاسباب الظاهرية لزيادة الانفاق العام

- **انخفاض قيمة النقود**: اجمالا هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات ويعود ذلك بالاساس الى ارتفاع المستوى العام للاسعار، ويلاحظ بصورة عامة ان قيمة النقود اخذه في الانخفاض بصورة مستمرة في معظم دول العالم لذا تكون الزيادة في النفقات العامة تعود الى ارتفاع الاسعار وليس الى زيادة كمية السلع والخدمات التي تم شراءها وانتاجها بالنفقات العامة. وبالتالي فهي لا تعود الى زيادة الدخول الحقيقية الناجمة عن الانفاق العام.

- **زيادة عدد السكان او مساحة البلد**: قد تعود الزيادة في النفقات العامة الى زيادة مساحة الاقليم او الى زيادة عدد السكان. وفي هذه الحالة لا تعد هذه الزيادة في النفقات زيادة حقيقية وانها زيادة ظاهرية.

- ومن الاسباب الظاهرية أيضاً **تغير القواعد المالية المستخدمة في حساب الانفاق العام أو ما يسمى تعديل الفن المالي** مثل مد الفترة الزمنية التي تعد عنها الموازنة العامة بسبب تعديل موعد بدأ السنة المالية .

آثار زيادة النفقات العامة

النفقات العامة تولد تأثيرها على الناتج القومى من ناحيتين هما :-

الموارد الاقتصادية والقوى العاملة ورأس المال (جانب العرض) ويؤثر الانفاق العام على هذه العوامل فى الاجل الطويل فيرفع من انتاجيتها ، فالانفاق على التعليم والصحة يرفع من كفاءة القوى العاملة ، والانفاق على البنية الاساسية يؤدى الى زيادة كفاءة رأس المال

الطلب الكلى الفعال وهنا نجد ان النفقات العامة تؤثر على حجم الطلب الكلى للمجتمع وان كانت تختلف النفقة العامة باختلاف نوعها فنجد ان:

النفقات العامة الحقيقية تؤدة الى زيادة الانفاق العام نتيجة زيادة دخول الافراد مباشرة

النفقات العامة التحويلية يختلف تأثيرها باختلاف استخدام المستفيدين منها ، فنجد انها قد توجه الى الانفاق الداخلى مما يؤدى الى زيادة الناتج القومي ، وقد تتسرب من الاقتصاد سواء للخارج او فى صورة اكتناز مما يجعلها لا تؤثر على الناتج القومى .

أولاً : الآثار على الإنتاج القومي

- **من الطبيعى ان قيام الدولة بالانفاق على اقامة المشروعات الانتاجية يؤدى الى توليد دخول مباشرة للدولة من عوائد تلك المشروعات مما يترتب عليه زيادة فى الناتج القومى الاجمالى ، إلا ان تلك الزيادة فى الناتج القومى تتوقف على كفاءة الانفاق العام .**

آثار زيادة النفقات العامة

- **ثانياً : الآثار على الاستهلاك القومي**

بالطبع سوف تؤدى زيادة النفقات العامة الى زيادة الطلب الكلى ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك ، إلا ان هذا التأثير على الاستهلاك يختلف باختلاف نوع النفقات والغرض منها فنجد مثلاً :

1. **شراء الدولة لخدمات استهلاكية مثل التعليم والصحة والدفاع والامن يؤدى مباشرة الى زيادة الاستهلاك .**
2. **توزيع الدولة لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك مثل الاجور و الرواتب يؤدى الى زيادة الاستهلاك**
3. **شراء الدولة لسلع تقدمها لبعض افراد المجتمع مثل الملابس والغذاء والمواد الطبية واقتطاع قيمة هذه السلع من اجورهم، لا تؤثر على حجم الاستهلاك لان الدولة اشترت بالنيابة عن الافراد .**

آثار زيادة النفقات العامة

- **ثالثاً : اثر النفقات العامة على توزيع الدخل القومى**
- **تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل من خلال مرحلتين هما :**
- **المرحلة الاولى : التوزيع الاول للدخل**

وهنا تقوم الدولة بتوزيع الدخل على عوامل الانتاج التى تعمل لدى الدولة مثل الاجور و الرواتب التي تدفعها الدولة للعاملين بها وبالقطاع العام ، ونتيجة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية يحدث خلل في هذا التوزيع الاول للدخل فيزداد دخول افراد وينخفض دخول افراد مما يتطلب عمل الدولة على اعادة توزيع الدخل مرة اخرى .

- **المرحلة الثانية : دور الدولة فى اعادة توزيع الدخل القومى**

وتعمل الدولة هنا على اعادة توزيع الدخل باستخدام النفقات العامة والتى يختلف تأثيرها باختلاف نوع النفقة.